في مظاهرات حاشدة في عموم المدن

المصريون يفوضون الجيش لمواجهة العنف والإرهاب

القاهرة/وكالات

احتشد ملايين المصريين في ميادين وشوارع القاهرة والمدن المصرية الأخرى للتظاهر دعماً للجيش وتفويضاً له لمواجهة الإرهاب والعنف، وفي الاتجاه الآخر تظاهر أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في الميادين والساحات المرابطين فيها منذ قرابة شهر في الوقت الذي اصدر فيه القضاء المصري قراراً بحبس مرسي لمدة 15 يوماً احتياطياً بتهمة التخابر مع حركة حماس الفلسطينية للقيام بأعمال عدائية في البلاد واقتحام السجون خلال ثورة 25 يناير من العام 2011م.

وشهد ميدان التحرير بوسط القاهرة مظاهرة مليونية تحت شعار جمعة «لا للإرهاب» التي دعا إليها وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي، لتفويض الجيش والشرطة "لمكافحة الإرهاب والعنف المحتمل".

فيما تواصل المتظاهرون التجمع بمحيط قصر الاتحادية الرئاسي، بضاحية مصر الجديدة بالقاهرة دعماً للقوات المسلحة والشرطة في مواجهة "الارهاب والعنف"، ومساندة خارطة الطريق التي عزل بموجبها مرسي من رئاسة الجمهورية.

وبثت قنوات التلفزيون لقطات مصورة لمروحيات عسكرية تحلق بسماء ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية، في إطار خطة التأمين التي وضعها الجيش استعداداً لمظاهرات، وقد استقبلها المتظاهرون بالتلويح بالأعلام ومرددين "الجيش والشعب إيد واحدة".

ودعت قوى ثورية وشبابية وأحزاب سياسية للخروج في مسيرات باتجاه الميادين الرئيسية في القاهرة والمحافظات تلبية لدعوة السيسي.

في المقابل، يواصل أنصار جماعة الإخوان المسلمين والتيارات المتحالفة معها الاحتشاد فيما أطلقوا عليها "جمعة الفرقان" بساحة رابعة العدوية بضاحية مدينة نصر، شرق القاهرة، وميدان نهضة مصر بضاحية الدقي بالجيزة، احتجاجا على ما يصفوه بـ"الانقلاب العسكري" على الرئيس المنتخب محمد مرسي.

وخرجت عقب صلاة الجمعة عدة مسيرات من المساجد الكبرى بالقاهرة والمحافظات متجهة الى الميادين التي يحتشد فيها انصار الرئيس المعزول مطالبين بعودته للحكم، وكذلك إعادة مجلس الشورى (البرلمان) والعمل بالدستور المعطل.

وكان الجيش المصري أعلن في الثالث من يوليو الجاري، عن تعطيل العمل بالدستور وتولى رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية ولحين انتخاب رئيس جديد لمصر عقب عزل مرسي بعد عام من توليه منصبه مرشحا عن جماعة الإخوان المسلمين.

ولم يظهر مرسي للعلن منذ عزله فيما تقول السلطات المصرية إنه "في مكان آمن" ويتلقى معاملة لائقة.

وأعلنت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» ان المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة أصدر قرارا بحبس مرسي لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي يجريها معه، لاتهامه بالتخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد واقتحام السجون.

وعلى الصعيد الميداني سقط عدد من القتلى والجرحى في عدد من المدن المصرية.

وتتابع الدول الغربية بقلق متزايد الازمة المصرية خشية أن يكون التزام الجيش بإعادة الديموقراطية الى البلاد مجرد واجهة يتستر خلفها للإمساك بزمام السلطة لفترة طويلة.

وقد رفضت الولايات المتحدة حتى الآن اعتبار عزل الرئيس محمد مرسي انقلابا عسكريا، ما كان ادى تلقائيا بموجب القانون الاميركي الى تجميد مساعدات عسكرية اميركية بحوالى 1,5 مليار دولار في السنة، الا ان واشنطن وجهت تحذيرا الى قادة البلاد في هذه الفترة الانتقالية من خلال تجميدها تسليم اربع مقاتلات اف16- الى مصر.

كما أعلنت بريطانيا العودة عن تراخيص لتصدير تجهيزات عسكرية الى مصر بسبب مخاوف من استخدامها ضد المتظاهرين. وكانت هذه التراخيص تتناول مكونات لمدرعات ورشاشات إضافة الى أجهزة اتصالات ولاسلكي وخصوصا للدبابات. وقدم قادة مصر بالوكالة خارطة طريق لدستور جديد وانتخابات جديدة، غير ان الاراء تختلف حول ما اذا كانوا سيفون بوعودهم والى اي مدى ستكون العملية السياسية مفتوحة.

الكويت تخوض اليوم معركة انتخابية صعبة لاختيار أعضاء مجلس الأمة الـ14

تقرير /قاسم الشاوش

يتوجه اليوم 500 ألف ناخب كويتي الى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في مجلس الأمة الرابع عشر على مستوى البلاد اليوم ورغم تسارع الأحداث على الساحة السياسية بعد بطلان مجلسين متتاليين في غضون اقل من عام ويأمل الكويتيون إعادة الاستقرار السياسي إلى البلاد وتصحيح المسار وتوفير عناء الضربات السياسية الجديدة ..

ويتنافس في هذه الانتخابات 321مرشحا، بينهم 8 سيدات، يدخلن المعترك السياسي، غالبيتهن للمرة الأولى على 50 مقعدا وقد حصلت المرأة الكويتية على أربعة مقاعد في برلمان عام 2009م، بينما غابت عن برلمان 2012م المبطل وتشكل المرأة أكثر من 25% من أعداد المقترعين في الانتخابات الكويتية. فمنذ حصولها على الحق السياسي في عام 2005م شاركت المرأة في 6 انتخابات برلمانية، وقد يرجع البعض عزوفها عن المشاركة هذه المرة إلى عدم استقرار الوضع السياسي والتمييز في مجتمع محافظ وذكوري لم ينصفها..

وتبقى المعضلة الدائمة في ثقة المرأة بنظيرتها، ولربما تكون عدوة لبنت جلدتها، فيحولن في بعض الأحيان التنافس السياسي فيما بينهن إلى صراع بين الحكومة والبرلمان ومرده قد يكون الغيرة النسائية..

ويرى المراقبون انه من الخطأ الحكم على فشل التجربة النسائية رغم قصر المدة. فحضورها البرلماني اقتصر على 8% من مجمل المقاعد، إضافة إلى الطبيعة الفردية للعمل في مجلس الأمة، الأمر الذي لم يساعدها على الإنجاز..

وتجرى هذه الانتخابات وسط جراءات أمنية مشددة ومقاطعة عدد من قوى المعارضة لها، أبرزها كتلة الأغلبية البرلمانية في مجلس فبراير 2012م المبطل والتي تضم عدداً من الإسلاميين وممثلي القبائل إضافة إلى عدد من القوى السياسية الممثلة للتيار الليبرالي، وأبرزها المنبر الديمقراطي الكويتي وذلك بسبب ما سموه بـ"استمرار سبب المقاطعة في الانتخابات الماضية"..

ومن المتوقع ان تشهد نسبة المشاركة في الانتخابات ارتفاعا مقارنة مع سابقتها بعد عزوف كثيرين عن المقاطعة. لكن ما قد يلعب دورا سلبيا على هذا الصعيد توقيت الانتخابات في مثل هذا اليوم، أي في يوم تصل فيه درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية في النهار ويمكن لدرجة الحرارة أن تساهم في إحباط المواطنين الذين قد يفضل عدد كبير منهم البقاء في المنزل. وهذا يعني أنّ نسبة الإقبال قد لا تبلغ المتوقع على الرغم من إعلان معظم الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية المشاركة.

ويرى المراقبون انه إذا كانت نسبة المشاركة في التصويت ضعيفة أي اقل من 35 أو 40%، فإن هذا سيقوي من شوكة المعارضة وسيدعم حراكها، وإذا تجاوزت النسبة 50%، فإن هذا سيعطي دفعة معنوية للمجلس القادم. ولعل الأهم في هذه الانتخابات أنها تمثل بالنسبة للحكومة والمعارضة اختبارًا لشعبيتهما.

كما ان الصورة النهائية لنتائج هذه الانتخابات هي عودة النواب القبليين بكثافة أكبر من السابق إضافة إلى عدد من مرشحي نواب التيار الوطني السابقين. وذلك في ظل الاختلافات الكثيرة أو التنوع كما ان هناك ثمة ملامح لكتلة قوية تلوح في الأفق تضم أعضاء في مجلس ديسمبر 2012م الأخير المبطل. ويجمع أعضاء هذه الكتلة، المتوقع تشكيلها بعد الانتخابات، على دعم علي الراشد مجددا في سباق الرئاسة لمواجهة أي مرشح جديد.

لكنّ مشاركة رموز من "كتلة العمل الوطني" مثل مرزوق الغانم وعبدالله الرومي أعطت الانتخابات زخما قويا ساهمت فيه أيضا قبيلة العوازم المهمّة التي قاطعت المرّة الماضية. إضافة إلى ذلك، لا بدّ من ملاحظة أنّ المعارضة الكويتية صارت معارضات كما أن الإسلاميين، على رأسهم الأخوان، في وضع لا يحسدون عليه..

واستبعدت أوساط سياسية كويتية حصول الشيعة على نحو ثلث عدد المقاعد كما حصل في الانتخابات الأخيرة قبل سبعة أشهر. وتقول هذه الأوساط أنّ من الصعب جدا أن يتكرر هذا المشهد، في ظل عودة بعض رموز التيار الوطني عن المقاطعة ومشاركتهم في الانتخابات، إضافة إلى مشاركة القبائل..

لكن الأبرز في المشهد الانتخابي لهذا العام، يتمثّل في عودة المال السياسي إلى الواجهة بشكل كبير، في أكثر من دائرة، وتحرك وزارة الداخلية وضبط مرشحين متورطين بشراء أصوات الناخبين..

ويربط البعض بين صورة المشهد النيابي صبيحة يوم 28 يوليو، اليوم التالي للانتخابات، وعمر المجلس الذي سينتج عن هذه الانتخابات في ظل علامات الاستفهام الكثيرة التي تحيط بجوانب كثيرة مرتبطة بالاجراءات التي رافقت انتخابه..وان مهمة مجلس الأمة المقبل، الذي سيولد من رحم انتخابات "الصوت الواحد"، محددة سلفا. وستكون هذه المهمة تعديل قانون الانتخابات من "صوت واحد" إلى صوتين وخمس دوائر أو صوتين وعشر دوائر..

وأعلنت الكويت أنها استكملت كافة التجهيزات الأمنية والإعلامية والصحية الخاصة بانتخابات مجلس الأمة ..

وأفاد وكيل وزارة العدل الكويتية عبدالعزيز ماجد خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر المركز الإعلامي لانتخابات أمة 2013م بأن وزارته شرعت في إعداد التجهيزات للانتخابات منذ صدور حكم المحكمة الدستورية المعني وصدور مرسوم الدعوة للانتخابات التي ستجري اليوم.

وقال الماجد: "إن أعضاء السلطة القضائية الذين سيشاركون في العملية الانتخابية، يبلغ عددهم 803 من القضاة ووكلاء النيابة بينهم 462 قاضيا بصفة أصلية و 341 قاضيا بصفة اعتيادية، لافتا إلى أن وزارة العدل طبعت الكتيبات اللازمة للقضاء والنشرات التوعوية بالتنسيق مع وزارة الإعلام لنشرها في الصحف والقنوات الفضائية بغية توعية الناخبين بكيفية القيام بعملية التصويت وبطلان التصويت ..وان الوزارة جهزت 50 مدرسة مزودة بكل المستلزمات من قرطاسيه وأجهزة وتمديدات كهربائية، وتولت التنسيق مع الجهات الأخرى المعنية مثل وزارات الكهرباء والماء والتربية والصحة في هذا الشأن.

وفيما يخص الترتيبات الأمنية، أكدت وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام والقائد الميداني العام للانتخابات اللواء محمود الدوسري، ان الداخلية باشرت إجراءاتها منذ إعلان مرسوم الانتخابات، وفتحت باب الترشح وكشف اللواء الدوسري أن وزارته وضعت بين 10500 و11 ألف رجل أمن لتأمين العملية الانتخابية.. وانه تم تخصيص 2500 رجل أمن لتأمين الصناديق الانتخابية بشكل خاص كما تقرر وقف الإجازات بمختلف أنواعها في شتى الأجهزة الأمنية.

وفيما يخص التغطية الإعلامية أكد وزير الإعلام انه منذ بداية الدعوة لمرسوم الانتخابات لمجلس امة 2013م " جهزت ما لا يقل عن 2000 عنصر بشري من مختلف التخصصات الإعلامية للقيام بعمليات التغطية في يوم الاقتراع منذ ساعة فتح باب الاقتراع إلى حين إعلان النتائج النهائية"

وذكر ان عدد المراسلين والمندوبين الإعلاميين يصل إلى 650 إعلامياً ومراسلا ومندوبا وزعوا على جميع اللجان الفرعية والأصلية في الدوائر الانتخابية الخمس. مبينا أن هناك أكثر من 550 آخرين بغية تغطية عملية الاقتراع عن طريق الإذاعة حتى إعلان النتائج النهائية.

من ناحيته قال رئيس قسم إدارة الطوارئ الطبية بوزارة الصحة جاسم الفودري: إن الوزارة أنشأت ما يقارب من مئة عيادة موزعة على المحافظات الست مقسمة إلى 50 عيادة للرجال ومثلها للنساء مزودين بكادر طبي من فنيي الطوارئ وتواجد 36 طبيبا في المقرات وما يقارب من 30 سيارة إسعاف، مشددا على ان الهيئة التمريضية ستكون متواجدة على مدار الـ24 ساعة..

ودعا الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير البلاد مواطنيه إلى ممارسة حقهم بالاقتراع. واحتدمت الأزمة السياسية الحالية عندما اصدر أمير الكويت تعديلا لنظام الإنتخابات. وبموجب التعديل، بات الاقتراع محصوراً بالتصويت لمرشح واحد بدلا من أربعة مرشحين. وتعتبر المعارضة أن التعديل يهدف إلى التأثير على نتائج الانتخابات والمجيء ببرلمان "مطيع"..

وكانت المحكمة الدستورية أصدرت في (يونيو) حكمًا غير مسبوق الغت بموجبه البرلمان المنتخب في (فبراير) 2012م وأعادت برلمان 2009م ذات الغالبية المؤيدة للحكومة، إلا أن الأمير حل هذا البرلمان المعاد في نهاية الأمر ودعا إلى انتخابات جديدة وسط تأزم سياسي كبير، كما اصدر التعديل المثير للجدل على قانون الانتخاب..

ويرى معارضون بينهم، إسلاميون وليبراليون، أن التعديل غير دستوري ويتيح للحكومة إمكانية التحكم في العملية التشريعية بعدها. لكن المحكمة الدستورية العليا قضت مؤخرا ببطلان انتخابات البرلمان بسبب "عدم دستورية اللجنة الوطنية العليا للانتخابات.

وينظر مواطنو دول الخليج إلى دولة الكويت التي تقف أمام مفترق طرق. وانتظار نتائج هذه الانتخابات التي سوف ترسم ملامح الأحداث السياسية في المستقبل كبلد سباق في مجال الديمقراطية بفضل حياته البرلمانية الحيوية التي انطلقت منذ العام 1962م وبفضل هامش حرية التعبير الواسع نسبيًا..

> ومنذ منتصف 2006م، استقالت تسع حكومات وجرى حل البرلمان ست مرات، ما يعكس الأزمات السياسية العميقة والمتتالية. وازاء هذا الواقع، تصاعدت المطالبات بإصلاحات جذرية للنظام السياسي.

ويبقى السؤال: هل ستطوي الانتخابات الثانية التي تجرى بالصوت الواحد هذا الملف، ويرضى الجميع بالصوت، وفتح صفحة جديدة وإيجابية للمستقبل، أم ستستمر حالة الشحن السياسي في البلاد؟

حدث الساعة

مصر إلى أين؟

إسكندر المريسي

• تحيط بمصر تحديات خطيرة بالظرف الراهن على خلفية الأحداث المتسارعة في ساحة العمل السياسي في ظل انسداد الأزمة السياسية وتبادل الاتهامات بين طرفي تلك الأزمة ما يضع علامة استفهام حول الأجندة الخارجية أكان دورها حاضراً معلناً أم دورا خفياً للعمل على تأزيم الأجواء الملبدة بغيوم الانفجار بين طرفي الأزمة السياسية.

وينبغي أمام تصاعد الأحداث الجارية أن يقدم الجميع تنازلات من أجل مصلحة الوطن لكي يتم تجنيب مصر مضاعفات الأجندة الخارجية ودورها الداعم للتوتر بين المصريين الذين هم في نهاية المطاف مصريون أكانوا في صف السيسي أو مرسي، يفترض تغليب مصلحة مصر على مصلحة الصراع السياسي ومبرراته ودواعيه المختلفة، حتى لا يكون ذلك الصراع من أجل السياسة ضد مصر.

لأنه بالتأكيد صراع عقيم ودائماً ما كان يذكر الرئيس السابق محمد مرسي بأقوال الخلفاء الراشدين (وليت عليكم ولست بخيركم) وإن من خير مصر ألا تكون الولاية سبباً لضياع مصر ولا مدعاة للقتال بين المصريين بالنظر للقراءة المنطقية لتلك المقولة لو أن عشرة أفراد يرفضون ذلك الرئيس أو غيره فمن مصلحة الشعب ومصلحة الوطن أن يستجيب حتى للأقلية لكي لا يسبب ذلك فتنة بين المصريين تكون نتائجها كارثية وانعكاساتها سلبية ما لم يكن الخلاف لمصلحة مصر وليس ضد مصر، والحوار لا يشترط وجود مخطئ ومصيب ولكن يشترط درء الفتنة وتجنيب إراقة الدماء التي تمثلها صراعات السلطة بين الأطراف المتخندقة وراء الخلاف السياسي.

ولعل تحكيم العقل والنزول عند متطلبات المنطق يتوجب النأي بمصر عن الصراع بكافة أشكاله وأنواعه خاصة وأن ما كان يخطط له من القوى الخارجية أثناء الرئيس قبل السابق كان استهدافاً واضحاً لوحدة مصر الوطنية والدفع بها إلى اتون حرب أهلية حتى ينهي العالي والواطي ولكي لا تبقي الفتنة ولا تذر مكاناً لمصر وهي عبقرية المكان والزمان.

قبل اغتياله توقع حدوث السيناريو المصري في بلاده

إضراب عام يشل تونس في يوم تشييع البراهمي

تونس /وكالات

اعلنت الرئاسة التونسية أمس يوم حداد وطني بمناسبة تشييع محمد البراهمي النائب اليساري المعارض في المجلس التأسيسي (البرلمان) الذي اغتيل بالرصاص الليلة قبل الماضية امام منزله بالقرب من تونس.

وذكرت الرئاسة في بيان لها "بعد اغتيال المنسق العام للحركة الشعبية النائب الشهيد محمد البراهمي (...) تعلن رئاسة الجمهورية يوم حداد وطني الجمعة"، موضحة انه سيتم تنكيس الاعلام.

ودعا الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية) الى "إضراب عام بكافة البلاد ضد الارهاب والعنف وضد الاغتيالات" أثر مقتل محمد البراهمي.

وفي خطاب الى الشعب التونسي، رأى الرئيس التونسي المنصف المرزوقي ان اغتيال البراهمي الذي جرى في يوم الاحتفال بذكرى إعلان الجمهورية في البلاد، يهدف الى تشويه صورة ثورات "الربيع العربي".

وقال إن "المسؤولين عن هذه المأساة يريدون ان يظهروا ان تونس ليست ارض سلام (...) وان الربيع العربي فشل في كل مكان".

من جهته، رفض علي العريض رئيس الحكومة التونسية والقيادي في حركة النهضة، دعوات الى العصيان المدني في تونس واسقاط الحكومة اثر اغتيال محمد البراهمي، ودعا التونسيين الى عدم الاستجابة لها.

وقال العريض في مؤتمر صحافي "أؤكد رفض كل الدعوات، سواء صدرت عن شخص أو حزب أو جمعية أو تيار أو وسيلة إعلام، الى التقاتل والتجاوز والفوضى والخروج عن القانون".

وقال "أتوجه بنداء الى الشعب التونسي (..) لكي لا يترك الفرصة لكل دعوة للفتنة والتقاتل (..) نحن ندعو الى التهدئة".

وهي ثاني عملية اغتيال سياسي في تونس خلال اقل من ستة اشهر بعد اغتيال المعارض اليساري البارز شكري بلعيد الذي قتل بالرصاص امام منزله في العاصمة تونس يوم 6 فبراير 2013م.

واعلنت وزارة الداخلية ان البراهمي (58 عاما) قتل بعدة طلقات نارية امام منزله في حي الغزالة من ولاية اريانة (شمال شرق البلاد).

وذكر التلفزيون الرسمي ان البراهمي (58 عاما) قتل بـ11 رصاصة وان شهودا رأوا رجلين يهربان على دراجة نارية بعد عملية الاغتيال.

وجاءت عملية الاغتيال غداة تصريح نور الدين البحيري الوزير المعتمد لدى رئيس الحكومة ان وزارة الداخلية ستعلن "قريبا" عن "مدبري" عملية اغتيال بلعيد.

ومحمد البراهمي يتحدر من ولاية سيدي بوزيد (وسط غرب) التي انطلقت منها شرارة الثورة التونسية التي اطاحت في 14 يناير 2011م بالرئيس زين العابدين بن علي الذي هرب الى السعودية.

وكان البراهمي امينا عاما لحزب "حركة الشعب" الناصري الوحدوي العربي (مقعدان في البرلمان) الذي أسسه بعد الاطاحة بن علي.

والحزب عضو في "الجبهة الشعبية" (ائتلاف علماني يضم 11 حزبا) التي أظهرت استطلاعات رأي حديثة انها تحتل المركز الثالث في نوايا التصويت لدى التونسيين خلال الانتخابات المقبلة.

وفي آخر حوار صحفي أجري معه منذ أيام قلائل، لم يتلاعب محمد البراهمي، المعارض التونسي البارز الذي تمّ اغتياله أمس، بكلماته في تحميل مسؤوليّة الفشل الذريع في تحقيق الثورة التونسية، لحزب «حركة النهضة» الحاكم في تونس، مؤكّدا أنّ سيناريو إسقاط حكم الإخوان في مصر «قد يرى النور في تونس قريبا». وهو لا يدرك أنّ الجريمة السياسية التي أنهت حياته قد تؤدي إلى تغيير الأوضاع في البلاد.

قال المعارض السياسي الراحل محمد البراهمي، في حديث صحفي أجرته معه جريدة «الصباح» التونسية الجمعة الماضي، إنّ التنظيم العالمي للإخوان المسلمين فرض على كلّ القوى الوطنية والديمقراطية الانخراط في ما وصفها بـ«المعركة الوطنية الهامة». وتحدّث البراهمي مطوّلا عن الحراك، الذي يقوم به مع أنصار حزبه أو حلفائه في المعارضة، من أجل إجهاض ما يعتبرها مخططات التنظيم الإخواني في تونس.

وقال أمين عام حركة الشعب والمنسق العام لـ«التيار الشعبي» في تونس: «نحن على اتصال دائم بمناضلينا في الجهات التي تصدّت للاستبداد زمن بن علي من أجل رصّ الصفوف ومن أجل الحديث بعمق حول الوضع السياسي الذي تعيشه البلاد والأساليب المواتية للانخراط في المعركة الوطنية الهامة التي فرضت على كل القوى الوطنية والديمقراطية من طرف التنظيم العالمي للإخوان ورأس حربته في تونس حركة النهضة».

وباتهامه الواضح للحزب الإسلامي الحاكم في تونس بالعداء للديمقراطيّة، دعا البراهمي أنصار حزبه إلى خوض المعركة الحاسمة ضدّ إخوان تونس، قائلا «نعتقد أنّ مناضلي التيار الشعبي لا خيار لهم إلاّ المساهمة بما لديهم من إمكانات نضالية لكسب هذه المعركة».

وقد اعتبر البراهمي أنه لم تعد توجد أيّ فرصة للتوافق حول الدستور وأنّه فقد أمله أصلا في نجاح المجلس الوطني التأسيسي في تحمّل مسؤوليته الوطنية، ولذلك فهو يرى إمكانية تحقيق السيناريو المصري في تونس. وقد عبّر عن ذلك في آخر حوار له، قائلا «ليس لدىّ أمل في أن تصل لجنة التوفيقات إلى توافقات حقيقية لأنّها أضاعت العديد من الفرص لعلّ آخرها فرصة الحوار الوطني الذي وبعد حوالي 43 ساعة من الحوار لم يفرز شيئا».

> الرئاسة تعلن الحداد بعد مقتل النائب اليساري، والحكومة ترفض الدعوات الى العصيان

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

فريق الجنوبية

وأشار إلى أن بقية فرق العمل ستسلم تقاريرها إلى لجنة التوفيق أواخر هذا الأسبوع لاستعراضها ودراستها من قبل اللجنة وإزالة أي تعارض أو تداخل في القرارات.

ولفت إلى أن لجنة التوفيق ستواصل خلال هذا الأسبوع مناقشة القضايا المحالة اليها من بعض فرق العمل وعلى رأسها فريق بناء الدولة ..

وأوضح أن فرق العمل التسع ستواصل أعمالها إلى يوم الخامس والعشرين من رمضان ثم تستأنف أعمالها مجددا عقب إجازة عيد الفطر.

843,5 مليون

وبين العميثلي وفقاً لما نقله موقع مؤتمر الحوار أن من بين إجمالي الاستخدامات المالية التي تم صرفها مبالغ قيدت على الأمم المتحدة وبلغت أكثر من 79 مليون ريال، فيما بلغ إجمالي السلف والعهد أكثر من عشرين مليون ريال.

وأكد مدير الشؤون المالية أن إدارة الأمانة تعتمد الأسلوب المحاسبي في تسجيل المعاملات والذي يقتضي الاعتراف بموارد التمويل عند الاستلام النقدي الفعلي وبالنفقات عند الصرف الفعلي.

الإدارة المحلية

وأكد وجود صعوبات تتعلق بعدم توفير تكاليف تنفيذ برامج التوعية الزكوية، وذلك لتوعية المواطنين بأهمية الزكاة وضرورة دفعها للدولة.

20 مليون دولار

وقال وائل زقوت المدير القطري لمكتب البنك الدولي باليمن، "إن قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل تُعد عنصراً بالغ الأهمية من عناصر خارطة الطريق إلى مستقبل اليمن، وذلك يعتمد على قدرة الجهات المقرضة على الإقراض وقدرة المقترضين على الحصول على الائتمان مشيراً الى ان بناء الثقة اللازمة بين الطرفين من أجل تحقيق ذلك لن يحدث إلا في ظل نظام يتسم بالشفافية وحسن التنظيم كذلك الذي سيساعد هذا المشروع في تطويره."

وأشار زقوت وفقا لما ذكره موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت إلى أن المشروع الجديد سيساند تنفيذ أنظمة أساسية من شأنها تمكين البنك المركزي اليمني من ممارسة دوره الرقابي بمزيد من الشفافية على النظام المالي وسيتضمن ذلك تنفيذ عملية ترقية وتطوير لنظام المدفوعات الإلكترونية، مما سيسهل التحرك بعيدا عن المعاملات النقدية التي تهيمن الآن على النشاط الاقتصادي ويصعب كثيرا متابعتها ومراقبتها وفضلا عن تعزيز الاستقرار والشفافية، فإن تحول البرامج الحكومية إلى الأخذ بالنظام الجديد سيشجع أيضاً اشتمال المزيد من فئات المجتمع بجعله مدفوعات التأمين الاجتماعي أكثر سرعة وكفاءة.

وأضاف أن المشروع سيساعد أيضاً على إنشاء سجل للاستعلام الائتماني، فضلاً عن إنشاء سلسلة من مراكز البيانات. وسيوفر ذلك المعلومات اللازمة للبنك المركزي اليمني كي يشرف على المؤسسات المالية برصده مدى تعرضها للمخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية متى دعت الظروف. وكذلك لن تُضطر البنوك نفسها بعد الآن للإقراض بغير هدى، إذ أن سجل الاستعلام الائتماني سيتيح لها الحكم عن بصيرة وبينة على مدى المخاطر الائتمانية المحتملة للعملاء الجدد.

من جانبها، قالت الدكتورة سحر نصر كبيرة الخبراء الاقتصاديين ورئيسة فريق العمل الخاص بالمشروع إن "تحسين البنية التحتية للنظام المالي سيعود بفوائد جمة. ففضلاً عن المشاركة في النمو الاقتصادي والاشتمال المالي، سيتيح تعزيز الشفافية لليمن أن يلتزم بالمعايير الدولية لمنع الفساد وغسل الأموال، وهي من الأمور شديدة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة باليمن."

التعداد العام

وأكد في تصريح إعلامي أن الجهاز وحرصا منه على مواكبة التطورات التي يشهدها العالم سيقوم بإدخال استمارات البيانات الخاصة بالتعداد بواسطة أجهزة الماسح الضوئي، حيث تم تحديد مواصفات تلك الأجهزة بناء على الدورات التدريبية والاستفادة من تجربة مصر والمغرب في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالتجمعات السكانية المتناثرة وصعوبة الوصول إلى المساكن في قمم الجبال أكد الدكتور حسن ثابت أن الصور الجوية تعد أحد العوامل التي تساعد الجهاز في تحديد مواقع كافة المساكن في مختلف المناطق في الجمهورية والوصول إليها وأخذ البيانات والمعلومات المطلوبة. وتطرق إلى الصعوبات التي تعترض عمل التعداد منها التوسع العمراني في المدن ومسألة التحفظ في ذكر البيانات وكذا التحرج من ذكر أسماء الإناث فضلا عن المشاكل الأمنية، مؤكدا أن الجهاز سيضع كل تلك الصعوبات في التصور وسيتم معالجتها وتجاوزها.

وأشار إلى أن الجهاز يمتلك كوادر فنية متخصصة باعتراف النظراء الدوليين والإقليميين ويحرص على عملية التأهيل والتدريب باعتبار العنصر البشري الركيزة الأساسية والهامة في عملية التنمية

مصر تغص

وشهدت المنطقة عمليات كر وفر بين الطرفين فيما ذكر مصدر أمني ارتفاع أعداد القتلى في اشتباكات الاسكندرية إلى خمسة قتلى أربعة منهم قتلوا برصاص وخرطوش وأحدهم قتل بطعنة بسكين.

وفي تونس شارك عدة آلاف من الإسلاميين في مظاهرات شهدتها شوارع تونس الجمعة للدفاع عن الحكومة التي يقودها الإسلاميون في مواجهة مطالب شعبية تطالب باستقالتها على خلفية اغتيال السياسي المعارض، محمد البراهمي.

وردد أنصار النهضة شعارات من قبيل "الشعب يريد النهضة مرة أخرى" و "لا لانقلاب ضد الديمقراطية"، رافضين مطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

وفي المقابل، خرج آلاف من المعارضين إلى شوارع تونس العاصمة احتجاجا على اغتيال البراهمي في حين أغلقت المحلات التجارية والبنوك أبوابها كما ألغيت جميع الرحلات الجوية المتجهة إلى تونس والآتية منها.

وردد المعارضون شعارات من قبيل "فليسقط حكم الإخوان المسلمين" في إشارة إلى الحكومة التي تقودها النهضة.

وقال زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي، إن الهجوم على البراهمي يهدف إلى " إيقاف العملية الديمقراطية في تونس وقتل النموذج الناجح الوحيد في المنطقة وخصوصا بعد العنف في مصر وسوريا وليبيا".

وأضاف الغنوشي قائلا "تونس لن تحذو حذو السيناريو المصري. سنصمد".